

# المشترك يُفخخ الحواري

وبهذا الخصوص قال علي سيف حسن - رئيس منتدى التنمية السياسية: إن الحوار بين الأحزاب المحفلة في البرلمان لم يبدأ بعد حتى يتم تخليقه وبالتالي ستظل العلاقة بين هذه الأحزاب معلقة الأمر الذي سيبعدهم كثيراً عن صيرورة الفعل السياسي ويفتح ثغرات ويوسع ساحات نشاط القوى الأخرى والأحزاب خارج مجلس النواب.

وأضاف: بلادنا لم تعد تتحمل مثل هذا الفراغ الحزبي لأنها مقلبة على تحديات خطيرة توجب على الجميع النخلى عن المناكفات السياسية التي لا طائل منها غير المزيد من التعديلات التي تسبيح إلى سعة بلادنا وتضرب بصالحها.

## استطلاع آراء الشرحي



علي سيف:

## استهداف للديمقراطية والسلم الاجتماعي

سلطان: تعليق الحوار يوسع ساحات نشاط القوى الأخرى



الحاج: المشترك يئد الديمقراطية ان لم تكن مفصلة على مقاسه

## الصوفي: المشترك مرر أخطر عملية تعليق للحياة الديمقراطية

الفرات السابقة العديد من التنازلات للمشاركين والتي كان آخرها قبوله بتمديد فترة مجلس النواب وتأجيل الانتخابات زوياً عند رغبة المشترك، لأن هذا كما يبدو لم يشع نهم على مشاركة الذي لا يعترف بالديمقراطية إلا إذا كان على السند الحكيم. واعتبر الحاج هذا السلوك من المتخلف انتهازياً وغير قابل لتجذير النهج الديمقراطي في سلوك وثقافة المجتمع وذلك فاشتركت بشكل أهم عوائق النمو الديمقراطي في بلادنا.

وتدعى على مجلس النواب لجنة بشؤون الأحزاب القيام بواجبها لحماية الديمقراطية وإزالة الصعق التقيد بالقانون والدستور الذي يوضح بدقة ماذا يتوجب على كل حزب تجاه الديمقراطية والوطن بشكل عام.

داعياً أحزاب المعارضة وكل الفعاليات ومنظمات المجتمع المدني الاستفادة من دعوة فخامة الرئيس للحوار الوطني المسؤول وإشاعة ثقافة التسامح والتصالح بعيداً عن المتحسر والتخندق فضاء سياسي ومصالح حزبية ضيقة قد تجر البلد إلى مزيد من التمزق.

توجهات عدمية  
الي ذلك يقول رئيس المعهد اليمني للتنمية الديمقراطية أحمد الصوفي: الحوار السياسي

ينبغي على المعارضة أن تتخلى عن ثقافة اتهام الآخر التي يعاني منها المشترك.

### تجاهل واقصاء

من جانبه يقول نبيل علي الحاج- رئيس مؤسسة المد للتعوية الديمقراطية: كنا نتمنى على أحزاب اللقاء المشترك أن تكون أكثر حرصاً على الحوار كوسيلة ناجحة للوصول إلى حلول عملية ترضي جميع الأطراف بدلاً من السعي إلى محاولة تآزيم الأوضاع في البلد وإشاعة حالة الخلل التي أصبح المواطن يعيشها بسبب مواقف تلك الأحزاب من قضايا الساعة.

وأضاف: نحن في منظمات المجتمع المدني ومعينون بالشأن الديمقراطي لم نتفاجأ بموقف المشترك من الحوار وتخليقه لأننا صراخيين ليعمل هذه الأحزاب وجدنا في الفترة السابقة تعتاً واضحاً من اللقاء المشترك تجاه شركاء العمل السياسي والديمقراطي فاشتركت مازال صمراً على تجاهل واقصاء بقية الأحزاب الموجودة في الساحة خارج اللقاء المشترك وهو بذلك يعمل على خلق الديمقراطية وإهدائها إن لم تكن مفصلة على مقاسه أو إن لم يتوصله لآقتاً إلى أن المؤتمر الشعبي العام قدم خلال

الماضي وتجتره، ولذلك نجدنا تفكير بانقلابية والغاء للأخر، وإلا ما وجدناها تضيق من دور منظمات المجتمع المدني وعدم إفساح المجال لها للمشاركة الفاعلة في ترسيخ النهج الديمقراطي خاصة وأن العالم المتقدم يعتبر منظمات المجتمع المدني القاعدة الأساسية لتنمية العمل الديمقراطي.

لا يريد الحل  
وعن البديل الذي يمكن أن يلجأ إليها المؤتمر الشعبي قال عبدالحاميد سلطان: لسنا بحاجة إلى البحث عن بديل في الوقت الراهن فالبلد لديها مؤسسات رسمية كمجلس النواب وغيره يمكن أن تتحمل المسؤولية في معالجة الأزمات حسب القانون والدستور تأمك من دور الأحزاب الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية القادرة على إحداث البديل في الوقت المناسب. وقال: كان على اللقاء المشترك الإضطلاع بفرصة دعوة الأخ الرئيس للحوار الوطني الذي حرص بدعوته تلك على إشراك الجميع في المسؤولية الوطنية وحل الخلافات، الأمر الذي لم يتم من قبل المشترك وكانه لا يريد الحل. مشيراً إلى أن أحزاب المشترك ترى أنها لن تصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع ولذلك تلجأ إلى إقارة المشاكل وتكريس الانقسام وإنتاج سياسة العنف متناسية أنها أول من سوف يتضرر ولذلك

مع أحزاب اللقاء المشترك لم يكن له أفق سياسي واضح منذ البداية، فقد استخدمت هذه الأحزاب أغلبية المؤتمر لتجريب أخطر عملية تعليق للحياة الديمقراطية بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى وقد نبهنا منذ البداية أن المؤتمر الشعبي العام إذا جازى هذه الأحزاب سيخرب في خطة غير آمنة ضد الديمقراطية وضد المكتسبات السياسية ناهيك عن أنه سيسبب على المحك مسألة مشروعته كحزب أغلبية.. بعد أن من أحزاب اللقاء المشترك من انتزاع هذا السلاح منه بيده وجعل نفسه حزباً يتواطأ ضد الانتظام الانتخابي الديمقراطي بقبوله مثل هذه المساومة على الانتخابات وهذا ما كانت تريده أحزاب المشترك وقد تحقق فعلاً.. لأنها ستنتج إلى ما شاء الله الدخول في منافسة انتخابية ليس فقط مع المؤتمر، بل فيما بينها أيضاً، وبالتالي فهي لا تريد للحوار أن يستمر وتتخاشى الوصول إلى أي اتفاق لأنه من ناحية سيفتح تحالفها وسيظهر خلافاتها حول القضايا والمسافة الفاصلة بين كل حزب داخل هذا التكوين كما أن الحوار من ناحية أخرى سيجبرها على الدخول في إطار النظام وهو الأمر الذي لا تريده لأنها دابت على التهرب من النظام وتبرير التمرد على القانون والدفاع عن أعمال العنف والبنادق التي ترغف في وجه الدولة والنظام.

إن فشل الحوار أمر كان متوقفاً بالنسبة لي لأن أدبيات الخطاب الإعلامي للمشاركين يعزبه شعوب وتستولي عليه التوجهات العدمية إزاء قضية النظام السياسي، ومفردات الإصلاحات السياسية المحفلة.. ولأنها لا تمتلك هذه الرؤية فلم يكن أمامها إلا أن تتذرع ببطل عمدي آخر غير ممكن التحقيق أصلاً حتى لو كانت بلادنا في السويد... وهو تهيمة الأجراء، وهنا نتساءل عن ماهية الأجراء الملائمة لهم وهل تطابق مع الأجراء الملائمة مع المؤتمر والأجراء الملائمة للشعب اليمني. وقال الأستاذ الصوفي: عموماً هذا كلام مطاطي لا يندرج في القاموس السياسي لأنه متى كان اليمن يحصل على أوضاع ملائمة حتى لإجانب تلك الثورات المتعاقبة ورغم ذلك حققها ولم يكن هناك أحزاب لقاء مشترك حينها. على المؤتمر ألا يعول كثيراً على الحوار وإلا سوف يتحول إلى هدف سياسي في مرمى المشترك.

الأمير الآخر الأخرى الحاحاً أن يقوم بمواصلة إجراء إصلاحات دستورية وقانونية بكل جراءة ووضوح فالإصلاحات السياسية لن تنقل حتى تنهت أجواء المشترك حسب رؤيته لأن الزمن أصلاً ليس ملك المؤتمر إلا الزمن السياسي الذي له يوظفه واهمه في ملاحقة ومراضة المشترك بسيد نفسه في لحظة ما غير قادر على القيام بهذه الإصلاحات لأن الزمن سيكون قد تجاوزها.

## الحراك الذي لا يتكلم «اليمينية»!

أكثر أزمات الحراك الجاري في البلاد منذ أكثر من عام أنه لا يتكلم «اليمينية».. فأقول مطالب الحراك هو ما يعرف بمصطلح فك الارتباط بمعنى الانفصال عن الدولة والشعب والوحدة والقوانين والدستور والاعراف والتقاليد والجغرافيا والتاريخ.. الخ. فكيف يمكن لدولة أو نظام حل مطالب الحراك أكانوا أفراداً أو جماعة أو حزباً أو منطقة أو حتى شلة أو أول مطالبهم وآخر فضائهم هو الانفصال.. إذا فإن شيء يمكن مناقشته وحله في إطار الدولة اليمينية ولا شيء يقفز عليها وعلى قوانينها، لكن أن يخرج علينا «زيد أو عمرو أو طحين بن رقيق» ويطالب بانفصال من نوع جديد على طريقة حزب من طراز جديد.. فهذا الذي لا يمكن أن نقبله مهما كانت الظروف والأسباب.



محمد علي سعد

والجدير أن يدرك الأخوة في «الحراك الجنوبي» أنهم لا يبتطلون إلا أنفسهم فلا هم ضمن منظمات الحزب ولا طائفة ولا فئة ولا حتى ناد رياضي يصرح به قناوننا.. جماعة تنزع جماعتها وتصرجرها وراءها للشهكة.. نحن نتفق أن نمة أخطاء ومشاكل

الحراك الجنوبي لا يتكلم «اليمينية» لأنه لو كان يمني الطالع والروح والجوهراً لما طالب بالانفصال ولو أنه يفكر بعقلية وجدان الشعب اليمني وإسهانه بماثنا لما كان يطالب بالانفصال.. الانفصال لغة غير يمنية، وفق الارتباط لغة غير يمنية ومفردة غير وطنية.. لهذا قلنا ونقول: إن الحراك لا يتكلم «اليمينية».. وما تقدم تشير إلى أن الأنظمة وشعوبها تخوض غمار معارك الوطنية والسيادة والبناء والإعمار والتنمية وغيرها من معارك الحياة مجتمعة لا أن تخوض الحكومات معاركها بدون شعوب، كما لا يمكن للشعوب أن تنفذ خططها وبرامج عملها بدون حكوماتها.. ويحصل أن يواجه تلك الحكومات شيء من العسرات، ولكن حل تلك العسرات يكون دائماً بتكاتف جهود الحكومة مع الشعب لا بالعنف على الحكومة وعلى القوانين من قبل فئة تتحدث باسم الشعب.. بقي أن نقول للحراك وللأصحاب الحراك: إن مراجعة مواقفهم أمر لابد منه وأول تلك المواقف الواجب مراجعتها هي حل تحدينا ب«اليمينية» على اعتذار أن فك الارتباط مصطلح غير يمني، ولن يقل به أو يقبل التعامل معه يمني واحد.. والله من وراء القصد.

# خيارات للتعامل مع «الأزمة السياسية»

مطالبه، وهذا الخيار يوفر لجميع الأطراف فرصاً أطرح ما تراه في إطار سلمي، والحصول على مكاسب متبادلة، مع عدم التفرط في القيم والنوابات وتحمي من عدم بصون الوحدة الوطنية ووحدة مقدرات الوطن وترواته المدنية والبشرية.

ويحسن استخدام هذا الأسلوب في الحالات الآتية:

- إذا كانت كلفة تصعيد الأزمة أكبر مما تتحملة الدولة وميزانيتها، ومواردها الاقتصادية وحيثيات البشرية والعسكرية.
- عند حدوث تغيرات في المجال الداخلي والخارجي تجعل استمرار تصعيد الأزمة أمراً غير مرغوب فيه من كافة الأطراف.
- عندما تفشل الدولة في تحقيق أهدافها من خلال تصعيد الأزمة، أو إذا قامت الأزمة إلى تهديد وحدتها الوطنية، وتدمير الروابط الاجتماعية، وشروع مظاهر الفتنة والكراهية، وارتفاع دعوات الانفصال ومظاهر التعصب والكراهية.
- عند الخشية من تدخل أطراف الإقليمية أو دولية من أجل إدامة شمال قتيل الأزمة، وزيادة كلفتها.
- إذا لم يرافق نشوب الأزمات خسروقات قانونية، وانتهاكات لحقوق الأفراد والمواطنين، واعداء على الممتلكات الخاصة والعامة.
- إذا أبدى باقي الأطراف رغبة جادة في الدخول في حوار وطني يقود إلى تطويق الأزمة، ومعالجة آثارها وتداعياتها.
- ختاماً نؤكد على جملة من القضايا التي نعتقد أنها تستحقنا على المسار الصحيح لإيقاف الأزمة، ومعالجة آثارها السلبية الناتجة عن سنوات الصراع السياسي، وتجاوز مسلسل العنف الدموي وما رافقه من اعتداءات وأحداث طالت المواطن والوطن، ومنها:



أ.د طارق المنسوب

«تشير كلمة أزمة -كما يشير الباحث محمود جاد الله في كتابه «إدارة الأزمات» - الاضطراب والخوف والتزعج في نفس الإنسان أو الجماعة في الآن ذاته، ويرجع ذلك إلى أن هذا التعبير أو التنازل ليس محبباً للنفس البشرية السوية، كما أن هذه الكلمة توحى عند سماعها بأن هناك مشكلة كبيرة حاصلة أو آتية وما يسبب الإرباك والقلق، وشعور المرء بعدم الاستقرار والتغيير المائج.. وقد يدعاه إلى اتخاذ بعض القرارات العشوائية والارتجالية المتسرعة التي تكون خارج مسؤولية العقل، فتكون النتائج عكسية، وليست كما يرغب صانع القرار السياسي في أن تكون.. أما لماذا؟ فلأن الأزمة تمثل حدثاً مفاجئاً يكون عادةً متقدراً بتهديد خطير أو غير متوقع، وتكون مصحوبة بنتائج مؤثرة تهدد القيم والأهداف الذاتية، أو تضر بالهوية والوحدة الوطنية.. فما الأزمة؟ وما الطرق أو الخيارات المتاحة للتعامل معها؟

## أ.د طارق المنسوب

### خيارات ومقاربات:

- التدخل والمجابهة: كلفة ومخاطر خطيرة
- المساومة: التنازل والرضوخ
- الحوار السياسي: المساومة التوفيقية

الرجية في تبني واعتماد خيار الحل، وربما عدم افتراضه عند بعض الأطراف، وربماها التصعيد المستمر، وخلق مزيد من الأزمات.. ومع ذلك فإننا نعتقد أن صانع القرار السياسي الوطين متلك عدداً من الخيارات لإدارة الأزمة الوطنية، تزيد مساحاتها أو تتقلص تبعاً لرد فعل باقي الأطراف السياسية الأخرى، وأهم هذه الخيارات الاتي:

- 1- خيار التدخل والمجابهة: يحسن بالدولة اتباع هذا الخيار في التعامل مع الأطراف التي تلجأ إلى رفع راية العصيان المدني أو المسلح، وتقوم ببعض الأعمال التخريبية المناقبة للقوانين الوطنية، واستخدام القوة لإجبار باقي الأطراف على التراجع عن مواقفهم، وهو يتضمن عدم الرضوخ للمطالب مهما بدت مشروعة، وأياً كان حجم التهديد، وهذا الخيار يعتمد على قدرة الأجهزة الأمنية على تحمل الخسائر، وإيقاع العقاب الزار على الخصوم، ومع أن هذا الخيار قد يؤدي إلى سرعة انهيار كثير من مظاهر الأزمة، وربما منعها من التفاقم والتحصن، خاصة إذا استطاعت السلطة إنهاء الأزمة في مهدها أو في زمن وجيز، إلا أنه يعاب عليه كلفته الباهظة والخسائر الفادحة في الأرواح والموارد البشرية والاقتصادية الوطنية، خاصة إذا تمكنت بعض الأطراف من الحصول على دعم عسكري وسياسي لإطالة مدة الأزمة، كما أنه قد يقود الطرف الآخر إلى التعتن والتصعيد المتسرع للأزمة ودخول الأطراف في لعبة شد الحبل، وإقحام المجتمع كله في دائرة من

ليس هناك أسلوب مجدد ومفضل.. كما أن الاقتصار على أسلوب واحد لإدارة الأزمة لا يحقق الأهداف المرجوة كحل مسألة

يعرف لسان العرب الأزمة بانها: «الأزم: شدة الغض بالغم كله، وقيل بالانجاب، وقيل: هو أن يعرض ثم يكر عليه ولا يرسل، وقيل: هو أن يقبض عليه بغيره، أزمه، وأزم عليه، أزمأ وأزوماً.. قال ابن سبويه: «الأزمة الشدة والقطم وجمعها أزم، والأزمة، مصطلح يوناني قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي، وتعني: نقطة تحول حرجية أو حاسمة في حياة المريض، وهو تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان» وقد تواتر استخدامها في كثير من المجالات والحقول العلمية للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحول فاصلة ومنعطفات حاسمة في حياة الشعوب والأمم، وفي تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات البشرية.

ويعرف «أوران يوج» الأزمة بانها: «تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي أو في نسقها الفرعية على نحو غير متوقع يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف.. كما يعرفها «كورال بيل بانها: «وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقات مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات بين الدول».

بعد تلك الإشارة السريعة إلى المفاهيم ذات الصلة يتناولنا نعتقد أن الفئري غير المتخصص قد لا يحفل كثيراً بمعرفة المفاهيم والتفاصيل النظرية التي تذكرها المؤلفات الأكاديمية لأنواع الأزمات، ومراحل نشأتها وتطورها، وأساليب التعامل معها، ومتطلبات ادائها، إلا أن كثيراً منها تركز فقط على أنواع الأزمات التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية والمالية والإدارية داخل الدولة، وقيل منها هي التي تتعرض للأزمات الناشئة بين الدول أو للزيمات التي تحدث داخل الدول والائتمنة السياسية نفسها، وإما لأن بعضها يتعامل مع الأزمات من منظور أحادي نظري ومخالي بعيداً عن الواقع الذي يفرض أساليب أخرى، ومعالجات مختلفة لكل أزمة وعدم التعامل معها بأسلوب واحد، لاختلاف الظروف والعوامل التي تقود في كل مرة إلى حدوث الأزمة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات.

أما إدارة الأزمات فهي -كما يفترض ذات الباحث- بمثابة إدارة ما لا يمكن ادارته، والسيطرة على ما لا يمكن السيطرة عليه.. أما هذه الفرضية -التي تحتاج إلى مزيد من بحث وبراسة- يبدو أفق أي حل قريب وسريع لكافة الأزمات السياسية التي يعاني منها مجتمعنا مسوداً بسبب الخصائص التي أشرنا لها في تناوله الأسبوع الماضي، وخاصة بسبب غياب